مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التزامات العراق في مؤتمر دبي للمناخ (COP28) وإشكالية إدارة الاقتصاد العراقي

د. يحيى حمود حسن البو علي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

التزامات العراق في مؤتمر دبي للمناخ (COP28) وإشكالية إدارة الاقتصاد العراقي

د. يحيى حمود حسن البو علي*

1. الملخص:

- العراق باعتباره بلداً نفطياً، لا يرحب بأي سياسة تهدف إلى تقليل استهلاك النفط التي تحد من إمكانيات البلاد في تزويد السوق الدولية بالنفط الخام، كما أن مشاركة العراق في مؤتمر المناخ COP28 كان يهدف إلى التقليل من القيود الدولية على استخدام الوقود الأحفوري.
- الدعوات التي تطلقها الدول الغربية لتقييد استخدام الوقود الأحفوري ما هي إلا سياسات تمييزية تهدف بالمحصلة إلى الترويج لاستخدام الطاقة النووية وطاقة الفحم، وسيكون هناك استهداف إلى الاقتصادات المنتجة للوقود الأحفوري بما في ذلك العراق.
- سياسات المناخ ستضر بخطط العراق الاستراتيجية خصوصاً بعد أن نجح العراق في جولات التراخيص النفطية وعودة العراق إلى سوق الطاقة النفطية، والتي احتل فيها ثالث أكبر مصدر للنفط، ويسد أكثر من 8% من حجم الطلب العالمي على النفط، وبالنتيجة، فإن فرض ضرائب الكربون سيؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي النامي وبخططه المستقبلية في الاستفادة من فرص النمو العالمية، كما أن هذه السياسات ستحد من مقدار الطلب على النفط في الأسواق الناشئة والنامية، مثل الأسواق الآسيوية حينها ستكون تلك الأدوات سياسية للحد من النمو العالمي.
- يتوقع أن يتراجع الطلب بحدود 10 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2040، وستركز التراجع بالدرجة الأساس في أمريكا الشمالية وبالتحديد الولايات المتحدة؛ ومن ثم دول أوروبا وأيضاً دول آسيا مما سيقيد فرص العراق في الحفاظ على مستوى واحد للصادرات مقارنة بصادراته في الوقت الحاضر، مما سينعكس على الأوضاع الاقتصادية للبلاد.

* استاذ الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة.

- يجري تسييس قضية المناخ من قبل الدول المتقدمة، إلى جانب الهيئات الدولية من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، ومن بينها العراق، ويتوقع أن تتحول قضية المناخ إلى مادة للتنافس السياسي وإلى وسيلة للانتقاد وضغط سياسي للتأثير في البرامج الحكومية.
- ستزيد سياسات الحفاظ على البيئة وتقليل انبعاثات غاز CO2 من مخاطر تهدد العقد الاجتماعي بين النظام السياسي في العراق والمواطن. وهذا الأمر يتطلب العمل على تغيير هيكل العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن في الجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى الضرورة الملحة لتنويع الإيرادات الحكومية.
- القيام بالبحوث والدراسات التي تتنبأ باتجاهات السوق ومساراتها بهدف تأطير أنشطة الاستثمار، حيث أن الاستثمارات النفطية ترتبط بشكل وثيق مع تحركات سوق النفط.
- تطبيق سياسة المناخ ستقوض وتحجم الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي، وهو ما يحمل العراق تكاليف باهظة بسبب عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته أمام الشركات الأجنبية.
- العراق، كواحد من منتجي النفط والموردين المهمين، يجب عليه العمل على صياغة اتفاقيات دولية تحمي حقوقه وتضمن حصوله على إيرادات تغطي تكاليف إنتاجه. فمن غير المعقول أن تكون الدول المنتجة هي التي تتحمل الخسائر الناتجة عن الضرائب التي تفرضها الدول المستهلكة.

2. مقدمة:

مؤتمر الأطراف لاتفاقيات الأمم المتحدة (28 COP) هو الاجتماع السنوي الـ 28 الذي يناقش فيه الحكومات كيفية الحد من تغير المناخ والاستعداد له في المستقبل. تم عقد آخر مؤتمر في معرض إكسبو 2020 الدولي في دبي، الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من 30 تشرين الثاني إلى 12 كانون الأول عام 2023. وعادةً، تُعقد مؤتمرات الأمم المتحدة للمناخ في قارات مختلفة.

ترمز COP إلى الأحرف الأولى من (Conference of the Parties) مؤتمر الأطراف، إذ «الأطراف» هي الدول التي وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة الأصلية للمناخ في عام 1992. فقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل لعام 1992،

ويعرف باسم (قمة الأرض) مجموعة من المقترحات والاتفاقات لتغير المناخ والتنوع البيولوجي وبرنامج العمل للقرن الحادي والعشرين، وتشمل تلك الالتزامات تقديم كشوفات دورية عن كمية انبعاث غازات الدفيئة (التي تسهم في تسخين درجة حرارة الجو)، حيث دعت الدول الصناعية دول العالم إلى التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة والحد من استخدام الوقود الأحفوري في دعوة إلى ترويج إحلال الطاقة النووية محل مصادر الوقود الأحفوري. ونقل الموضوع من التلوث وسلامة المنشآت النووية إلى موضوع التغير المناخي ودور أنواع الوقود الأحفوري فيه. لقد وقعت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والدول الاشتراكية سابقاً التي أصبحت تعرف بدول المرفق الأول (الدول الصناعية) وافقت على هذه الالتزامات، ووافقت على تبني وإعداد ملف ببرامج العمل الوطني تتضمن التزام تلك الدول بخفض انبعاث غازات الدفيئة.

إن مؤتمر دبي (COP 28) هو امتداد لسلسة من الاتفاقات الدولية لتغير المناخ والحد من تلوث البيئة، عقد أولها في عام 1995 مؤتمر الأعضاء الأول COP1 في برلين بألمانيا ليؤكد أن الالتزامات المتفق على تنفيذها حتى عام 2000 لا تكفي لتثبيت مستويات غاز ثاني أوكسيد الكربون (CO_2) في الغلاف الجوي عند الحد المطلوب. لذا، تم الاتفاق حينذاك ضمن ما أطلق عليه تفويض برلين، والذي تضمن صياغة بروتوكول أو صك قانوني آخر يحدد التزامات دول المرفق الأول للحد من الانبعاثات لما بعد عام 2000، واتخذت هذه الإجراءات في اعتبارها جميع الغازات الدفيئة كما وضعت أهداف كمية الحد من الانبعاثات وتخفيضها ضمن أطر زمنية محددة مثل عام 2005 أو 2010 أو 2020، ولا يتضمن تفويض برلين أية التزامات إضافية بالنسبة للدول النامية، كما شُكِّل فريق خاص لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرف باسم (Ad hoc Group on Berlin Mandate (AGBM لمتابعة هذا الموضع.

وفي عام 1996 عقد مؤتمر الأعضاء اجتماعه الثاني (cop2) في جنيف بسويسرا الذي أصدر إعلاناً وزارياً متحيزاً يؤكد أن الشواهد تدل على أن تأثير الإنسان على المناخ العالمي هو أمر واضح يؤكد ما جاء في التقرير التقويمي للهيئة الحكومية للتغير المناخي. كما عقد مؤتمر ثالث (cop3) في كيوتو باليابان عام 1997 بحضور 160 دولة حيث جرى تفاوض بهدف وضع قيود ملزمة على انبعاث غازات الاحتباس الحراري في المقدمة اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيقها إذ ان الدول الأعضاء بها ستكون ملزمة بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجو بحيث يصل عام 2010 إلى

مستوى عام 1995. أما المؤتمر الرابع cop4)) فقد انعقد في الأرجنتين عام 1998، وانعقد المؤتمر الخامس في بون عام 1999، وتهدف جميع هذه المؤتمرات إلى تثبيت غاز co2 على مصادر الطاقة الأحفوري. وبشكل عام فإن حرق طن نفط مكافئ من كل أنواع الوقود الأحفوري يؤدي إلى انبعاث (1.09 طن كربون من الفحم. 0.84 طن كربون من النفط. 0.64 طن كربون من الغاز الطبيعي.

واستمر عقد المؤتمرات إلى مؤتمر لاتفاقية الأطراف (Cop27) الذي عُقد في شرم الشيخ بمصر عام 2022، والذي وضع أربع أهداف رئيسة هي: (التخفيف، والتكيف، والتمويل، والتعاون)، الهدف الأول، التخفيف يجب تحديد ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل من 2 درجة مئوية والعمل بجد للحفاظ على هدف 1.5 درجة مئوية. أما الهدف الثاني، «التكيف» فقد أصبحت أحداث الطقس القاسية من موجات الحر والفيضانات وحرائق الغابات حقيقة يومية في حياتنا. ويجب إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتحديد وتقييم التقدم الذي أحرزه نحو تعزيز المرونة ومساعدة المجتمعات الأكثر ضعفًا. وأكد الهدف الثالث، «التمويل» على ضرورة إحراز تقدم كبير في القضية الحاسمة المتعلقة بتمويل المناخ مع المضي قدمًا في جميع البنود المتعلقة بالتمويل على جدول الأعمال. أما الهدف الرابع، «التعاون» يعتبر تعزيز وتسهيل الاتفاق في المفاوضات في غاية الأهمية بالنسبة لرئاسة COP27 لتحقيق نتائج ملموسة بطريقة متوازنة. كما سيساعد تقدم الشراكة والتعاون في تحقيق الأهداف الأربعة، ويضمن أن يتبنى العالم نموذجًا اقتصاديًا أكثر مرونة واستدامة حيث يكون البشر في قلب محادثات المناخ.

إن أهم ما تأكد عليه المؤتمرات السابقة هو:

1. يُعد الوقود الأحفوري (النفط – والغاز والفحم) أهم الأسباب الرئيسة لتغير المناخ، لأنها تطلق الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري مثل ثاني أكسيد الكربون عند حرقها للحصول على الطاقة. وتختلف النسب في الدول باختلاف استخدام الطاقة وخصائصها، فقد اتجه الاهتمام إلى السياسة الممكن اتباعها للحد من انبعاث غاز CO2 عن طريق الحد من استهلاك الوقود الأحفوري من جهة أو تحسين كفاءة الاستخدام من جهة أخرى وبروز موضوع ضرائب الكربون كأحد أهم السياسات التي اتخذتها أو تخطط لها الدول الصناعية. إن طبيعة التلوث بغاز co2 هي ذات أبعاد دولية، وتساهم الدول الصناعية بإحداث هذا التلوث بشكل

أساسي لأنها تستهلك ما يزيد عن 80% من الطاقة في العالم.

2. إن الاستخدام المتزايد للنفط ومشتقاته قد زاد التلوث البيئي، إذ كلما زاد استخدام هذا المورد كما زادت نسب التلوث، وبسبب كون التطور التكنولوجي والتنمية يعتمد أساساً على المورد النفطي، فإن ذلك يعني زيادة التلوث، هذا وتجدر الإشارة إلى أن الآثار السلبية التي يتركها الاستخدام المتزايد للنفط لم تكن مؤثرة في بداية الثورة الصناعية كتأثيرها الحالي كون البيئة كانت نظيفة ولديها القدرة على إعادة التوازن، أما اليوم وبسبب استمرار الاعتماد على هذا المورد كمصدر رئيس للطاقة وبما أنه لا يمكن إيقاف عجلة الصناعة النفطية لعلاقتها المباشرة باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، تحاول المؤسسات المعنية العمل على تقليل التأثيرات السلبية إلى أقل ما يمكن.

3. إن السبب الرئيسي لاحتمال ارتفاع درجة حرارة الأرض وما ينتج عن ذلك من مشاكل هو تركز غاز ثنائي أكسيد الكربون CO_2 الناتج عن زيادة حرق الوقود الأحفوري في الغلاف الجوي، فإن فرض الضريبة على المحتوى الكربوني لأنواع الطاقة الأحفورية يبرر الرغبة في الحد من استهلاك الطاقة الملوثة، وبالتالي خفض انبعاثات CO_2. كما أن الضريبة المفروضة ستقلل من انبعاثه؛ لأنها تفرض على المحتوى الكربوني لمصدر الطاقة، وهذا بدوره سيعدل الأسعار النسبية لأنواع الوقود الأحفوري.

4. زيادة مصادر الطاقة النظيفة، إذ إن تعديل الضريبة للأسعار النسبية لأنواع الوقود الأحفوري يؤدي إلى زيادة تكاليف الطاقة المعتمدة على هذا الوقود بالمقارنة مع تلك التكاليف التي يمكن أن تتحقق بإنتاج مصادر الطاقة المتجددة، وهذا يؤدي إلى تحويل المنتجين والمستثمرين من مجال الطاقة التقليدية إلى مجال الطاقة المتجددة بشكل تدريجي.

5. اعتبرت بعض الجهات التلوث الناتج عن استخدام الوقود الأحفوري أحد العوامل الرئيسة في تدهور البيئة عالمياً والادعاء بمساهمته في ظاهرة الاحتباس الحراري أو تأثير بيت زجاج-البيت الأخضر- (GREEN HOUSE EFFECT) فقد نشرت هيئة التعاون الدولي للتغير المناخي IPCC التابعة لبرامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير عام 1990 حول ظاهرة الاحتباس الحراري التي تنشأ عند حرق الوقود الأحفوري ينتج غاز ثاني أوكسيد الكربون

CO2 الذي يضاف إلى الغازات الدفيئة مثل (غازات الميثان CH4 ، وغازات الفلوريد الكربون CCS وأكسيد النيتروجين N2O والأوزون O3 وبخار الماء) المتراكمة في الغلاف الجوي التي تسمح بمرور أشعة الشمس إلى سطح الأرض وبنفس الوقت ستقوم هذه الغازات بدور البيوت الزجاجية بحجز الحرارة ومنعها من الانتشار إلى طبقات الجو العليا التي كان يتم امتصاص معظمها في الغلاف الجوي؛ وهكذا يجري احتباس المزيد من طاقة الشمس بشكل مماثل لما يحدث في البيوت الزراعية الزجاجية حيث تدخل أشعة الشمس عبر الألواح الزجاجية، وتسخن البيت إلا أن الزجاج يمنع الحرارة من الرجوع إلى الهواء مرة أخرى؛ مما يؤدي إلى زيادة حرارة الأرض ومع زيادة كميات الغازات الدفيئة تبدأ حرارة الأرض بالارتفاع، ويبدأ الجليد بالذوبان، ويرتفع مستوى المياه، وتحدث فيضانات في العديد من مناطق العالم ومزيد من الزوابع والعواصف العاتية وآثار وخيمة على إنتاجية المحاصيل الزراعية والثروة السمكية، وعلى صحة البشر.

واستمر عقد المؤتمرات وصولاً إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP 28) في دبي الذي أثار الجدل، وتعرضه إلى الانتقاد من قبل مجموعات مدافعة عن البيئة، كون دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى أكبر 10 دول منتجة للنفط في العالم. واستضافتها لتغير المناخ يمكن أن تبطئ التقدم في مكافحة الاحتباس الحراري. كما تم تعيين الرئيس التنفيذي لشركة النفط المملوكة للدولة (شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك)، سلطان أحمد الجابر، رئيساً لمحادثات (28 (COP. وهذا ما نفته الإمارات كون سلطان الجابر هو رئيس شركة مصدر للطاقة المتجددة، وقد أشرف أيضًا على التوسع في التقنيات النظيفة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وقد حضر في محادثات مؤتمر (28 (COP أكثر من 70 ألف شخص، (تشمل وفود ووسائل إعلام والمنظمات غير الحكومية ومجموعات الضغط والمنظمين والعاملين الفنيين، والجمعيات الخيرية البيئية والتكتلات المجتمعية ومراكز الفكر والشركات والجماعات الدينية، ومئات المندوبين الذين لهم صلات بالوقود الأحفوري...)، بما في ذلك رؤساء الدول. منهم ملك بريطانيا تشارلز، والبابا فرانسيس، وقيادات أخرى كما اعتذر عدد من رؤساء العالم عن الحضور في المؤتمر (بينهم الرئيس الأميركي جو بايدن الذي حضر كلا من COP26 في اسكتلندا COP27 في مصر) كما اعتذر الرئيس الصيني شي جينبينغ، لكن الدولتين أرسلتا فريقاً لتمثيل الدولتين في محادثات المناخ.

3. أهداف **مؤتمر دبي** COP28

أهم المؤشرات التي ناقشها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ « COP ”28 في دبي هي:

1- يهدف اجتماع زعماء الدول إلى تقييم موقف العالم فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات لخفض ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة. ويسعى للحفاظ على هدف الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية في الأجل الطويل إلى 1.5 درجة مئوية، الذي أُتُّفِق عليه من قبل ما يقرب من 200 دولة في COP 21 باريس في العام 2015. ووفقًا لهيئة الأمم المتحدة للمناخ، اللجنة الحكومية المعنية بتغير المناخ (آي بي سي سي)، فإن هدف 1.5 درجة مئوية ضروري لتجنب التأثيرات الأكثر تدميرًا لتغير المناخ. وهذه الدرجة هي مقارنة بأوقات ما قبل الصناعة، أي المدة التي سبقت بدء البشر في حرق الوقود الأحفوري على نطاق واسع.

2- تسريع الانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة، من أجل (خفض) انبعاثات الغازات الدفيئة قبل عام 2030. والتركيز على الطبيعة والناس، إذ يُعتبر مؤتمر COP28 الأكثر شمولاً إطلاقاً، فقد تم خلاله بحث قضايا تشمل الصحة والتمويل والغذاء والطبيعة.

3- تم مناقشة الخلافات حول مستقبل الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز)، الذي يتم حرقه دون تكنولوجيا لالتقاط انبعاثاته. ويشير نشطاء المناخ إلى أن الاتفاقات التي تقلص استهلاك الوقود الأحفوري تسمح باستمرار بعض الإنتاج. ويجادلون أنه لا يوجد ضمان بأن تكنولوجيا التقاط الانبعاثات ستعمل بشكل فعال على نطاق واسع.

4- إعلان تفعيل صندوق (الخسائر والأضرار) للدول الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ. ويعد القرار إنجازاً تاريخياً، على الرغم من أن الوعود الأولى المرتبطة بالتمويل (حوالي 400 مليون دولار) ما زالت رمزية في مواجهة الاحتياجات التي تقدر بمئات المليارات. وأعلن الرئيس الإماراتي، محمد بن زايد آل نهيان، إنشاء صندوق خاص «للحلول المناخية» بقيمة 30 مليار دولار خلال افتتاح قمة رؤساء الدول في المؤتمر. وإلى جانب هذا المؤشر الإيجابي الضروري لتخفيف حدة التوترات بين دول الشمال والجنوب، ما يزال يتعين خوض مفاوضات شاقة

لتصحيح المسار الذي يأخذ البشرية نحو احترار مناخي يراوح بين 2،5 و2،9 درجات مئوية، مقارنة بمدة ما قبل الثورة الصناعية. وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (27 (COP، أُتُّفِق على صندوق (الخسائر والأضرار) للدول الأكثر ثراءً لدفع الأموال للدول الفقيرة التي تواجه آثار تغير المناخ، وتعهدت الدول المتقدمة بمنح 100 مليار دولار سنويًا للدول النامية لمساعدتها على تقليل الانبعاثات والاستعداد لتغير المناخ. ولم يتم تحقيق هذا الهدف، ولكن من المتوقع تحقيقه في المستقبل.

إن ما يميز هذا المؤتمر أنه يُستضاف من قبل دولة نفطية كبيرة تخطط لتوسيع طاقتها الإنتاجية، مما جعل البعض يشير إلى أن الإمارات خططت لاستخدام دورها كمضيف ومشارك في محادثات المناخ لعقد صفقات واتخاذ إجراءات لصالح صناعة النفط والغاز. وهذه المرة الثانية التي تستضيف فيها دولة خليجية مؤتمر المناخ، بعد قطر عام 2012، ويبرز هذا المؤتمر بشكل أساسي ضرورة مراجعة دور الوقود الأحفوري، فقد أكّد رئيس مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) « أنه ينبغي التحول من التخلي إلى خفض الوقود الأحفوري، وسعي الإمارات إلى جعل (28 (COP مؤتمراً صديقاً للوقود الأحفوري، فالوقود الأحفوري يؤدي دوراً رئيسياً في معركة مكافحة تغيّر المناخ. ويمكن لهذه الصناعة، أن تساعد على دفع الحلول. من خلال دعوة شركات النفط والغاز والطاقة والصناعات الثقيلة للمشاركة في العمل المناخي، لأنها تمتلك القدرة على إدارة المشاريع الكبيرة ولديها المعرفة والخبرات الهندسية والتكنولوجيا ورأس المال اللازم، وتشجيعها على استغلال فرصة (COP28) كمنصة انطلاق لإثبات أنها جزء أساسي من الحل، فمنذ مدة طويلة جداً، كان يُنظر إلى هذه الصناعة على أنها جزءاً من المشكلة، وأنها لا تقوم بما يكفي، بل إنها في بعض الحالات تعيق التقدم. هذه هي فرصة مهمة لتوضيح للعالم أن الدول النفطية في الواقع تشكل عنصراً أساسياً من الحل».

ويمكن للصناعة النفط والغاز أن تساهم في الحلول، رغم أن (الخفض التدريجي للوقود الأحفوري أمر لا مفر منه وضروري)، من خلال ثلاث مجالات رئيسية للمساهمة في هدف التغير المناخي هي: الحدّ من الانبعاثات، وتوسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة، وعملية (إزالة الكربون) عبر طرق عدة، بما في ذلك استخدام الهيدروجين واحتجاز الكربون.

4. أثر الاتفاقيات البيئية على العراق

لم يكن العراق داعماً للعمل المناخي القائم على تقليل من استهلاك الوقود الأحفوري، كما هي الدول النفطية الأخرى، ومن بينها الدولة الخليجية، إذ أرسلت عدداً من ممثليها للضغط لصالح الوقود الأحفوري كجزء من وفدها إلى مؤتمر « COP 27» في مصر، إذ صُنف 70 عضواً من وفدها كأخصائيين في نشاطات الضغط، وكانوا إما مرتبطين مباشرة بشركات النفط والغاز، أو حضروا كأعضاء في الوفود التي تعمل نيابة عن قطاع النفط والغاز. والتي تؤكد عدم توجيه تهمة التلوث البيئي إلى الصناعة النفطية، وهذا ما تسعى إليه دول منظمة أوبك والإمارات في هذا المؤتمر على ما يبدو لإزالة الإشارات إلى التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري من تقرير تاريخي لـ «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ» عام 2022. تحاول الإمارات استخدام COP 28 لتصوير نفسها كواحة متسامحة للتنمية المستدامة والطاقة الخضراء، مع استمرارها في تعزيز مصالح قطاع النفط والوقود الأحفوري بعد أن نالت الإمارات حقاً ترأس COP 28، وقد سارعت إلى توظيف عدد من شركات العلاقات العامة الأمريكية باهظة التكاليف، للترويج لدورها كمضيف على ما يبدو.

بالطبع، العراق وجميع الدول النفطية لا يرحب بأي سياسة من شأنها أن تهدف إلى تقليل استهلاك النفط التي سوف تحد من إمكانياتها في تزويد السوق الدولية بالنفط الخام (على الرغم من أن مؤشرات السوق الدولية تدل عكس ذلك)، واتخاذ إجراءات من قبل مجموعات وتكتلات دولية ودول مستهلكة رئيسية مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة والدول النامية الصاعدة مثل الصين والهند، وبالتالي إضافة مشكلة أخرى للمشاكل التي يعانيها الاقتصاد والصناعة النفطية العراقية وهي تهديد المصدر الرئيسي للحصول على العملات الأجنبية (التي تشكل 90% من إجمالي دخلها) ووسيلة لتحقيق التنمية؛ وبالتالي تعرض اقتصادها إلى الخطر، إذ إن اقتصاد العراق مرتبط بالاقتصاد العالمي والدول الصناعية المتقدمة ارتباطاً وثيقاً خاصة أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، ويظهر ذلك واضحاً من حجم التجارة الخارجية وخاصة تجارة النفط. إذ يصدر النفط العراقي بشكل رئيس إلى الهند والصين وكوريا الجنوبية (التي تشكل هذه الدول الثلاث 54% من إجمالي صادرات النفط في العالم)، فضلًا عن دول أخرى، وهي سنغافورة وهولندا وتركيا واليونان ومصر والولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا في عام 2023.

هذه السياسة ستجعل النفط في بيئة غير تنافسية مع مصادر الطاقة الأخرى بذريعة حماية البيئة، وتواجه سياسات تمييزية، في الوقت الذي تقوم الدول الصناعية بفرض ضرائب عالية على استهلاك المنتجات النفطية (على الأخص الجازولين)، تقوم بسياسات وأنظمة لتشجيع المصادر البديلة والمحلية، إذ تقدم إعانات إلى الفحم والطاقة النووية، وتنفق مبالغ طائلة على أبحاث تطوير المصادر البديلة. وعليه فإن مجموعة المقترحات والاتفاقيات لتغير المناخ والتنوع البيولوجي وبرامج العمل للقرن الحادي والعشرين، التي دعت فيه الدول الصناعية العالم إلى التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة والحد من استخدام الوقود الأحفوري، هي دعوة إلى الترويج وإحلال الطاقة النووية محل الطاقة الأحفورية. وبناءً عليه، فإن هناك دعوة سافرة لسياسة تمييزية ضد النفط.

ويمكن توضيح أثر هذه الاتفاقيات على الاقتصاد العراقي من خلال الآتي:

التأثير في مكانة العراق النفطية: يعد العراق إحدى أكبر منتجي النفط في العالم، ويمكن معرفة هذه المكانة من خلال الآتي:

أ. احتياطيات العراق النفطية: يأتي تأثير هذه السياسة على الصناعة النفطية في العراق بأن العراق يملك احتياطياً نفطياً كبيراً في العالم بواقع 144 مليار برميل، وهو بذلك يحتل المرتبة الرابعة دولياً، بعد كل من فنزويلا والسعودية وإيران، وبنسبة 11% من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد عام 2021. كما موضح بالجدول (1).

ب. **إنتاج النفط في العراق:** من المؤشرات المهمة التي تبين مكانة العراق على خارطة النفط الدولية هو حجم الإنتاج النفطي ونسبته من إجمالي الإنتاج الدولي. ونتيجة البرنامج الاستثماري الذي وضعه العراق لتطوير حقول النفط من خلال استقدام الشركات الأجنبية في إطار جولات التراخيص، بدأ العراق يسترجع نسبياً دوره الفاعل في سوق النفط الدولية، وأخذ معدل إنتاج النفط في تزايد مستمر، ويوضح جدول (1) إنتاج النفط في العراق، إذ بلغ معدل إنتاج النفط ما يقارب (3971.1) مليون برميل في اليوم، إذ يحتل إنتاج العراق المرتبة الرابعة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والسعودية وكندا، وبنسبة 4.79% من إجمالي الإنتاج العالمي عام 2021.

الجدول رقم (1) احتياطي وإنتاج وصادرات النفط العراقي للمدة (2010–2021)

السنة	الاحتياطي المؤكد (مليار برميل)	%	الإنتاج (مليون برميل يومياً)	%	التصدير (مليون برميل يومياً)
2010	143.1	11.28%	2.358	3.25%	1.890
2015	142.5	11.13%	3.482	4.46%	3،000
2020	148.4	11.27%	3998	4.82%	3004.0
2021	144	11.04%	1.3971	4.79%	0.3021

Source: OPEC Annual statically bulletin، Vienna، different years، different pages.

2- OPEC Annual statically bulletin 2022. different pages.

ج. **صادرات النفط العراقي**: من أهم المؤشرات التي تُظهر إمكانات العراق ودوره في خريطة النفط الدولية هو حجم مشاركته في تجارة النفط الدولية، فإن القدرة على إدامة تلبية الطلب الإضافي في السوق النفطية من خلال زيادة مساهمة حجم الصادرات النفطية يتيح للعراق أن يكون مصدراً مهماً في مسار استقرار سوق النفط الدولية. بلغ حجم الصادرات النفطية 3021.0 مليون برميل يومياً عام 2021، إذ احتل العراق التسلسل الثالث في قائمة الدول العشر الأولى المصدرة للنفط الخام، وجاء بعد كل من السعودية وروسيا الاتحادية، وأسهمت صادرات العراق بنسبة (8.4%) من إجمالي صادرات النفط الخام الدولية.

إن حجم الصادرات النفطية يعتمد بشكل مباشر على معدل الإنتاج المحلي ومستوى الطلب العالمي على النفط. ووضع السوق النفطية وسياسة منظمة أوبك اتجاه الوضع القائم. إلا أن هناك بعض المحددات المحلية المهمة، وهي البنى التحتية لنقل وتصدير النفط الخام. إذ إن أهم التحديات

أمام زيادة صادرات النفط بعد توسع إنتاج النفط العراقي في إطار جولات التراخيص هو التقلص والتدهور الحاصل في منافذ التصدير.

ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول السابق نرى أن العراق يحتل مكانة نفطية كبيرة على مستوى العالم من حيث الاحتياطيات والإنتاج والتصدير. وبالتالي، فإن سياسة تقليل الطلب على النفط تعني الأضرار بالعراق الذي يسعى إلى زيادة إمكانياته في السوق العالمية، ويعمل على زيادة استثماراته النفطية بما يحقق لها حصة رئيسية في السوق العالمية تتناسب مع احتياطاته خاصة مع ارتفاع الطلب على الطاقة في الاقتصاد العالمي، فالاقتصاد العالمي ينمو، والدول النامية خاصة في الشرق الأقصى تندفع باتجاه التنمية والصناعة إذ تشير الدلائل إلى أن العالم سوف يعتمد بصورة متزايدة على نفط العراق (ودول نفطية قليلة)، وبالتالي فإن سياسة المناخ وبخاصة فرض ضرائب الكربون ستضر بالاقتصادي العراقي وكذلك اقتصاديات الدول النفطية الأخرى.

5. الحد من التوسع في استهلاك النفط.

من أهداف الدول الصناعية في تشجيع سياسات تغيير المناخ تقليل من استهلاك النفط قدر المستطاع، فسعر النفط نسبياً أقل من مصادر الطاقة من خلال اتباع سياسات تميزية، أهمها فرض ضرائب على المشتقات النفطية، لقد أدت هذه السياسات دوراً كبيراً في الحد من زيادة استهلاك النفط كما كان متوقعاً عندما انخفضت أسعاره، مما تسبب في عدم انتقال جزء كبير من الانخفاض في السعر إلى المستهلك، كما اتخذت الدول الصناعية إجراءات ترشيد استهلاك الطاقة على الواردات من النفط، وقد أثمرت تلك السياسات خلال العقدين عن تحقيق نتائج ملموسة في تحسين كفاءة استخدام الطاقة وخفض حصة النفط في استهلاك الطاقة، ويمكن ملاحظة حصة النفط في ميزان الطاقة من خلال جدول رقم (2)، الذي يوضح النسبة المئوية لاستهلاك مصادر الطاقة في العالم.

جدول رقم (2) النسبة المئوية لاستهلاك مصادر الطاقة في العالم للسنوات –1987 2000 وتوقع لغاية 2035.

المصدر	1975	1980	1990	2010	**2020**	**3035**
النفط	45.7	43.6	40	39.7	36.7	26,3
الفحم	28.7	29.4	28	25	22.6	27،2
الغاز الطبيعي	19.3	19.6	21	24	29	26،2
الطاقة النووية	1.5	2.4	6	5	3.5	5،7
الطاقة المتجددة	4.8	5	5	6	8.1	14،6

1. Annual Report OPEC 1999P 38
2. OPEC، world oil outlook 2013، p44

تشير بيانات جدول رقم (2) إلى أن حصة النفط قد انخفضت من 45.7% من إجمالي مصادر الطاقة عام 1975 إلى 40% عام 1990 ثم إلى 36،7% عام 2020. كما يتوقع لها أن تنخفض إلى 26،3% لغاية 2035، ويرجع ذلك إلى السياسة التي تتبعها لدول الصناعية وخاصة سياسات تغير المناخ تحت مسميات مختلفة.

إن الدول الصناعية تدرك أن تزايد الطلب على النفط سيزيد القوة التنافسية بين مستهلكي النفط مستقبلاً. لذلك، تسعى إلى ترويج فكرة بوسعها تحجيم استهلاكها من النفط عبر فرض ضريبة الكربون، مما يؤدي مستقبلاً إلى استمرار وجود فائض نفطي يضغط على الأسعار نزولاً، أو على الأقل يحول دون ارتفاعها في المستقبل.

إن العراق، كدولة منتجة ومصدرة للنفط، تواجه سياسات وتوجهات بيئية عالمية تهدف إلى تقليل استهلاك النفط، وهي سياسات تقودها الدول الصناعية. نظرًا للاعتماد الكبير على إنتاج وتصدير النفط في اقتصاده، فإن السياسات التي تهدف إلى تقليل استهلاك النفط عالميًا ستؤثر على تجارته وإيراداته النفطية، وبالتالي ستؤثر في اقتصاده وفي خياراته التنموية. وبالرغم من أن النفط يُعتبر سلعة

ذات أهمية استراتيجية، إلا أن أسعاره السائدة حاليًا أقل بكثير من أسعاره في بداية السبعينيات قبل التصحيح الأول، خاصة مع تأثير التضخم العالمي وانخفاض قيمة الدولار وارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تصدرها الدول الرأسمالية. ولذلك، فإن رفع القيود عن تجارة النفط وتحديد أسعاره بمستويات أعلى قد يمثل تحديًا إضافيًا للاقتصاد العراقي، الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات صادرات النفط.

6. التأثير على أسعار النفط:

على الرغم من أهمية النفط الخام الاستراتيجية والدولية، فهو مادة أولية يدخل في الكثير من الصناعات، ومصدر رئيس للطاقة، وفي تشغيل الآلات والمعدات وتوليد الطاقة الكهربائية واستخدامه كوقود لتشغيل وسائل النقل، وطبيعة النفط كمادة ناضبة، إلا أن سعره لم ينمو بمعدل مساو إلى معدل الفائدة سنوياً، والتي على أساسه يفرض سعر عالياً لتعويضه عن نضوب هذا المورد الإنتاجي الحيوي في الحياة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس وبالمقارنة، يفترض أن تكون أسعار النفط الخام ذات أسعار عالية تمثل القيمة الحقيقية لبرميل النفط.

إلا أن الواقع يشير عكس ذلك، إذ تنخفض هذه القيمة، فقد أشارت البيانات إلى أن أسعار النفط قد ارتفعت ضعفين فقط منذ عام 1973-2023، من 39 دولاراً للبرميل، إلى 80 دولاراً للبرميل. في حين ارتفعت أسعار السلع المصنعة في الدول الرأسمالية 25 ضعفاً، ويرجع ذلك نتيجة للسياسات التي اتبعتها الدول الصناعية، وأهمها سياسة تغير المناخ والطبيعة الهشة التي سادت أسواق النفط، واستمر وضع انخفاض أسعار النفط طوال عقد التسعينات من القرن الماضي مع العلم أن أسعار النفط انهارت من حيث القيمة الحقيقية، حيث انخفضت القيمة الاسمية للنفط من الأعوام 1981-إلى 1997 بحدود 5% سنوياً كما انخفضت القيمة الحقيقية للنفط حوالي 9.4% سنوياً لنفس المدة، وازدادت هذه النسبة بشكل كبير إثر انخفاض أسعار النفط عام1998، وبحساب أسعار الدولار عام 1973، فإن سعر النفط في بداية عام 1999 كان حوالي 4 دولارات للبرميل، وهو أقل من نصف سعره عام 1973 وحوالي ربع أعلى سعر وصل في الثمانينات، بمقابل ذلك، تضاعفت أسعار السلع المصنعة خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي والعقدين الأخيرين من القرن الحالي.

إن الحقيقة الأساسية التي يجب أن يواجها العراق والدول النفطية، والتخطط لآثارها هي أن الانخفاض في أسعار النفط ظاهرة بعيدة المدى، وليست أمراً طارئاً فمنذ ارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من سبعينات القرن الماضي تبنت الدول الصناعية سياسات متعددة الاتجاه كتوسع بدائل الطاقة المختلفة وزيادة الضرائب على النفط الخام ومشتقاته المستوردة وتخفيض الطلب على النفط الخام هذه الأمور جميعها مع ضعف منظمة الأوبك أدت إلى انخفاض أسعار النفط.

7. التأثير في اتجاهات الطلب على النفط

على الرغم من تعدد السيناريوهات التي تصدرها الهيئات المختلفة، إلا **أنها جميعا تتفق على** أن **الطلب على النفط في ارتفاع مستمر، من المتوقع نمو الطلب العالمي على النفط بمعدل 0،5% سنوياً خلال المدة (2021– 2045) حيث سيرتفع من نحو 96،9 مليون برميل يومياً عام 2021 ليصل** إلى **109،8** ملايين **برميل يومياً في عام 2045، وفقاً للسيناريو المرجعي.**

يتوقع أن يشهد الطلب على النفط في منظمة OECD تراجعاً ملموساً في المستقبل، إذ سينخفض من (48.1) مليون برميل يومياً عام 2020 إلى حوالي (44.4) مليون برميل يومياً عام 2030، ثم إلى ما يقارب (38.3) مليون برميل يومياً عام 2040، أي أن الطلب على النفط سيتراجع بحدود (9.8) مليون برميل يومياً عن مستوى عام 2020، ويختلف مستوى التراجع المتوقع بين أعضاء المنظمة، ففي الدول الأمريكية تصل نسبة الانخفاض إلى حوالي 4،8 مليوناً برميل يومياً في حين أن الدول الأوربية تبلغ نسبة الانخفاض فيها ما يقارب 3 ملايين برميل يومياً، أما الدول في آسيا ستنخفض إلى أكثر من 2 مليون برميل يومياً. ويعزى هذا التراجع المتوقع في طلب بلدان منظمة OECD إلى مجموعة من الأسباب أهمها زيادة التحسين في كفاءة الاستخدام، وذلك من خلال السعي في اتخاذ الإجراءات والتدابير الأزمة إلى تحسن كفاءة استخدام النفط بشكل واسع، وفي جميع القطاعات لاسيما في قطاع النقل. وتطوير التكنولوجيا التي تؤدي إلى تقليص كثافة الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي. فضلاً عن استمرار التحول نحو مصادر الطاقة البديلة، إذ من المتوقع الاستمرار في سياسة استبدال النفط بمصادر الطاقة الأخرى والتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، لا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

جدول (3) توقعات الطلب العالمي على النفط لمنظمة أوبك لغاية 2040

(مليون برميل يومياً)

السنوات / المنطقة	2020	2030	2040
بلدان منظمة OECD	48.1	44.4	38.3
الأمريكيتين	25.9	24.3	21.1
أوروبا	14.3	13.1	11.3
آسيا	7.9	7.0	5.9
بلدان خارج منظمة OECD	52.9	63.9	72.3
أمريكا اللاتينية	6.0	6.8	7.3
الشرق الأوسط وأفريقيا	4.4	5.6	6.8
الهند	5.1	7.4	10.2
الصين	13.4	15.7	17.1
بلدان آسيا الأخرى	9.3	11.2	2.81
بلدان أوبك	9.0	10.9	11.8
روسيا	3.7	3.9	3.8
بلدان أوراسيا الأخرى	2.1	2.4	2.5
العالم	101.0	108.3	110.6

Source: OPEC. **World Oil Outlook 2019**، Vienna، Austria، 2019، p91.

أما **اتجاهات الطلب على النفط خارج منظمة OECD** لاسيما الدول الصاعدة مثل الصين والهند والدول الآسيوية الأخرى، كانت مسؤولة عن الزيادة في الطلب العالمي على النفط، ويعود ذلك إلى النمو الاقتصادي والسكاني القوي، والتطور الصناعي والتوسع الحضري. وما تزال الحاجة مستمرة في الدول خارج منظمة OECD لمزيد من الطلب على النفط، وذلك بسبب حالة التحول الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها، والتي تحتاج إلى المزيد من الطاقة. وتوضح بيانات الجدول (3) التي تشير إلى توقعات منظمة أوبك إن الطلب على النفط خارج منظمة OECD سيرتفع من (50.9) مليون برميل يومياً عام 2018 إلى (63.9) مليون برميل يومياً عام 2030، وإلى (72.3) مليون برميل يومياً عام 2040، أي بزيادة قدرها (21.9) مليون برميل يومياً وبنسبة ارتفاع (42%). يتوقع أن تهيمن الصين والهند على معظم هذه الزيادة، وبحدود (8.8) مليون برميل يومياً، إذ تشير بيانات الجدول المذكور آنفاً أن الطلب في الصين سيشهد ارتفاع من (13.7) مليون برميل يومياً عام 2020 إلى حوالي (17.1) مليون برميل يومياً عام 2040، وبزيادة قدرها (3.4) مليون برميل يومياً، في حين سيرتفع الطلب في الهند من (5.1) مليون برميل يومياً عام 2020 إلى حوالي (10.2) مليون برميل يومياً عام 2040، وبزيادة قدرها (5.1) مليون برميل يومياً، أي أن مقدار الزيادة في الهند ستفوق الزيادة المتوقعة في الصين، وذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تصل في المتوسط إلى ما يقارب (6.3%) خلال مدة التوقع، وأيضا زيادة سكانية كبيرة، إذ يتوقع أن يرتفع عدد سكان الهند بحدود (240) مليون نسمة ليصل إلى (1.593) مليار نسمة عام 2040.

لقد احتل موضوع التدهور البيئي مكانة الصدارة في قائمة المشاكل التي يواجهها العالم، واكتسبت هذه المسألة بعداً عالمياً يتجاوز الحدود السياسية للدول والاعتبارات الجغرافية المحلية إلى إبعاد اقتصادية وتمويلية واجتماعية نتيجة الكوارث البيئة التي حدثت في العالم، كالأمطار الحمضية وتلوث الهواء والضباب الكيميائي وتلوث مياه البحار والأنهار وتلوث التربة وتدهور البيئة الناجم عن النشاط الصناعي المكثف والتطورات التكنولوجية المتسارعة التي تدخل حيز التطبيق قبل أن تتأكد من تأثيرها في البيئة والتسمم بالمعادن الثقيلة وتسرب المواد الكيماوية وتسرب الإشعاعات من المفاعلات النووية؛ ومن ثم أصبحت هذه الظاهرة تحتاج حلولاً تتناسب وحجم تأثيرها في البيئة بشكل عام والإنسان على نحو خاص.

وتشير الدراسات الصادرة من اللجنة الحكومية للتغير المناخي إلى أن زيادة استهلاك الطاقة ستؤدي إلى زيادة تركيز غاز$CO2$ التي تساهم بنسبة 55% من تأثير الغازات الدفيئة، ويساهم حرق الوقود الأحفوري بحوالي 88% من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون ($CO2$). وقد تم عولمة قضية البيئة من خلال إدخالها في إطار عمل المنظمات والهيئات الدولية كالبنك الدولي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية وغيرها، ولقد ازداد الاهتمام بالبيئة بعد تسييس هذه القضية في المجتمعات الصناعية والاشتراكية سابقاً ودخولها في برامج الأحزاب وجماعات الضغط وبرامج الأمم المتحدة، مما سيؤثر في طلب النفط ليس في الدول الصناعية التي تبنت موضوع البيئة، بل في الدول النامية التي يأتي منها معظم الزيادة في نمو الطلب العالمي على النفط.

8. انخفاض الآثار المالية

من أهم آثار والأكثر تجلياً هي الآثار المالية التي شكلت ضغطاً على الاقتصاد العراقي متمثلة في انخفاض حجم العوائد النفطية، وذلك بسبب الاعتماد الشديد على إيرادات النفط في تمويل الموازنات العامة للعراق.

هذه التحولات وضعت ضغوطاً مالية على العراق، وأنتجت تحديات اقتصادية فائقة ناتجة هشاشة الاقتصاد العراقي والأرضية الرخوة في مصادر التمويل غير النفطية. لم يقتصر الانحسار الكبير في عوائد النفط على الجانب الاقتصادي، إنما امتد أيضاً ليشمل الجانب الاجتماعي، حيث كانت تستخدم العوائد النفطية في دعم العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، حيث تقدم الدولة الدعم للمواد الغذائية ومصادر الوقود وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية مجاناً أو بأسعار مدعومة والإعانات والتوظيف في مؤسسات الدولة ودوائرها، مقابل مشاركة ضعيفة ومحدودة القطاع الخاص، يُظهر الجدول (4) تطور عوائد صادرات النفط الخام.

من بين خصائص أسواق النفط الخام أنها سوق دولية، ونتيجة لذلك، ترتبط أنشطة إنتاج وقرارات تسعير النفط في الدول المنتجة بوضع السوق النفطية وما يطرأ عليه من تحولات، نتج عن ذلك وبسبب الدور المفصلي الذي يشغله قطاع النفط في معظم الدول النفطية، ومنها العراق ارتباط اقتصادات هذه الدول بالتحولات الجارية والتطورات الحاصلة في سوق النفط الدولية. واتضح مسبقاً أن من بين أهم انعكاسات تحولات سوق النفط هو تراجع العوائد النفطية للبلدان المنتجة، بسبب

الهبوط الحاد في مستوى أسعار النفط منذ منتصف العام 2014، إذ أسفر هذا الهبوط عن تراجع العوائد النفطية في العراق، ونتجت عنه آثار سلبية وخيمة كانت لها تداعياتها على أهم المؤشرات الاقتصادية. **فقد** أسفرت **عن تراجع العوائد** النفطية، والتي تمثل المصدر الأساسي وشبه الوحيد للإيراد المالي في العراق. ويمكن رؤية حجم التراجع في العوائد النفطية؛ بسبب هبوط مستوى أسعار النفط من خلال بيانات الجدول (4).

جدول (4) تطور أسعار النفط الخام والعوائد النفطية في العراق للمدة 2010–2021.

السنة	أسعار النفط (دولار للبرميل)	العوائد النفطية (مليار دولار)
2010	74.77	51.59
2015	44.87	49.21
2020	41,55	41،75
2021	70	75،65

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

9. الآثار في برنامج الاستثمار النفطي

ومن بين أهم الآثار التي تلحق بالاقتصاد العراقي من جراء سياسات المناخ التي تؤثر في سوق النفط هي تقويض برنامج الاستثمار في القطاع النفطي المتمثل بجولات التراخيص، ونتيجة ارتباط عجلة نشاط الاستثمار في قطاع النفط بأساسيات سوق النفط واتجاهات الأسعار فإن تحولات سوق النفط الدولية أثرت بشكل سلبي في مجريات أنشطة تطوير وتحديث وتنفيذ الخطط المقررة في ضوء العقود المبرمة مع الشركات النفطية الأجنبية، ونتجت عن ذلك أعباء كبيرة أهمها: عدم القدرة على تغطية مستحقات وتكاليف الاستثمار للشركات الأجنبية. وضعف الإمكانية في تسويق النفط المنتج، بسبب تخمة العرض وضعف الطلب. فضلاً عن تحديد سقف إنتاج النفط في ضوء سياسات

منظمة أوبك. مما مثل مخاطر كبيرة أعاقت وأضعفت الانتعاش في نشاط الاستثمار النفطي العراقي.

اتفق العراق، بموجب جولات التراخيص أن يدفع مبلغاً يتراوح من واحد إلى خمس دولارات (حسب العقد) عن كل برميل منتج بعد حد الشروع، ويلتزم أيضاً بسداد التكاليف الاستثمارية، وفي ظل أسعار النفط المرتفعة كانت هذه المبالغ ضئيلة، ومن اليسير الوفاء بها، لكن مع هبوط الأسعار وانخفاض عوائد التصدير ستصبح مدفوعات الشركات كبيرة، وتعجز الحكومة عن تسديدها.

وشكلت تخمة سوق النفط، بسبب فائض العرض وضعف الطلب وجهاً آخرا من أوجه العقبات أمام أنشطة الاستثمار النفطي، وواقع الأمر أن الاستثمارات النفطية ترتبط بشكل وثيق مع تحركات سوق النفط، وهو ما يستدعي القيام بالبحوث والدراسات التي تتنبأ باتجاهات السوق ومساراتها بهدف تأطير أنشطة الاستثمار، وفي ضوء جولات التراخيص كان الإنتاج المستهدف لا يتماشى مع توقعات منظمة أوبك حول الزيادة في الطلب العالمي على النفط،

إذ توقعت منظمة أوبك زيادة الطلب، وعلى افتراض إعطاء جميع الزيادة للعراق (وهو محال) لأصبحت حصته حوالي (6.2) مليون برميل يومياً، وهي أقل من نصف ما كان مستهدفاً في إطار جولات التراخيص النفطية، وعلى الرغم من عدم وصول الإنتاج إلى ما كان مخططاً له حتى بعد تخفيض الإنتاج المستهدف إلى (7) مليون برميل يومياً، فقد كان فائض العرض في السوق والبالغ (1.5) و(2.2) مليون برميل يومياً عامي 2014 و2015 على التوالي[1]، عقبة في إمكانية القدرة على تصدير النفط المنتج، وفي ضوء هذه المعطيات كانت النتائج سلبية ومعوقة لبرنامج الاستثمار في القطاع النفطي.

وعلى الرغم من عدم الالتزام الكامل بالاتفاقات، إلا أن المشكلة التي برزت هي التضارب بين عقود الاستثمار مع الشركات الأجنبية الهادفة إلى رفع مستويات الإنتاج والسياسات المقيدة للإنتاج في إطار اتفاقيات المناخ، وفي ضوء هذه المعطيات يحتاج العراق إلى استراتيجية سليمة تضمن توسيع إنتاجه، لأن تخفيض الإنتاج يعني تخفيض أو تجميد الاستثمار في الحقول النفطية، وهو ما يمثل تراكم الديون التي أنفقت لتطوير القدرة الإنتاجية دون الاستفادة من عوائدها، وكذلك، على العراق دفع المستحقات المالية للشركات الأجنبية للنفط غير منتج، حيث توجد فقرات في العقود الموقعة تمنح

1. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، **تقرير الامين العام السنوي 45**، الكويت، 2018، ص29، ص42.

الشركات الحق في تسلم المستحقات المالية لكميات النفط الجاهزة للتصدير أو الاستهلاك المحلي، ولم تتسلمها الحكومة لأي سبب كان. وهذا ما دفع الحكومة إلى التفاوض مع الشركات النفطية حول تعديل بعض فقرات العقود النفطية بما يتناسب مع الوضع الراهن الذي تمر به السوق النفطية.

أي أن تطبيق سياسات المناخ ستضر بالاقتصاد العراقي، وفي استثماراته النفطية وتقويض وتحجيم الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي، وهو ما حمل العراق تكاليف باهظة بسبب عدم قدرة الوفاء بالتزاماته أمام الشركات الأجنبية.

أما من جانب الشركات النفطية (شركة نفط البصرة وميسان وذي قار ونفط الشمال) هي الشركات الحكومية الرئيسية للنفط، وأعلنت مؤخراً أنها توسع جميع جوانب عملياتها – رغم الإجماع المتزايد على أنه لا يمكن تطوير استثمارات جديدة في النفط أو الغاز أو الفحم إن أرادت الحكومات تحقيق أهداف المناخ العالمية وحماية حقوق الإنسان. وخاصة أنه في الوقت ذاته أعلن مسؤولون أميركيون عن قواعد جديدة يقولون إنها ستحد من انبعاثات الغازات في صناعة النفط على مدار الأعوام الـ 15 المقبلة. ويوضح التقرير أن التزامات شركات النفط تعكس كيف أصبحت هذه الصناعة التي ظل نشطاء المناخ ينتقدونها منذ فترة طويلة محورية في مفاوضات المناخ العالمية.

في الوقت الذي يلتقي فيه قادة حول العالم في الإمارات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ (COP 28)، أعلنت العديد من كبرى شركات النفط في العالم، أنها ستخفض انبعاثات الغازات في عمليات الإنتاج بأكثر من 80% بحلول عام 2030، في خطة طموحة للمساعدة على الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

وتؤكد هذه الخطط (غير المتوقعة) إثبات كيف يمكن لشركات النفط والغاز حول العالم تسريع التحول نحو الطاقة النظيفة، كما ستلتزم شركات مثل أرامكو السعودية إلى جانب إكسون موبيل بالحد من انبعاثات الملوثات التي تنتج عن أعمال الحفر والإنتاج، والتي قد تتضمن السماح بجهود رقابية دولية لإلزام الشركات بالإيفاء بوعودها.

لقد طلب رئيس مؤتمر (COP28) توفير مزيد من الاستثمارات في قطاع النفط من أجل تلبية الطلب العالمي المتنامي وتمويل عملية التحوّل نحو الطاقة النظيفة. وهذا ما طلبه الأمين العام لمنظمة الدول المصدّرة للنفط استثمارات تصل إلى مئات مليارات الدولارات لتغطية الطلب في

العقود المقبلة. وليس العكس في تقليل الاستثمار في النفط، التي تأتي بنتائج عكسية، ويعرّض دول في آسيا وأوروبا وأجزاء أخرى كثيرة من العالم للخطر، لأن حجر الزاوية في الازدهار الاقتصادي العالمي اليوم هو أمن الطاقة. فقد قدرت الاستثمارات المطلوبة لصناعة النفط لدول أوبك بنحو 14 تريليون دولار. لغاية عام 2045 وهذا يعني حوالي 600 مليار دولار سنوياً. هذا هو ما يتطلبه الأمر لكي نتمكن من تحقيق أمن الطاقة لأوروبا ولبقية العالم، وهذا ما ينعكس إيجاباً على العراق.

ينبغي على دول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية عليها الحد من التلوث البيئي من خلال التقليل من الاستخدام المفرط للنفط الخام وعدم الهدر في هذه الثروة الناضبة والتوجه إلى إحلال المصادر البديلة والنظيفة للطاقة والأرخص ثمناً محل المصادر الملوثة للبيئة، كذلك ينبغي على دول العالم أن تسعى جاهدة في دعم وحماية البيئة، ويمكن تحقيق ذلك فقط من خلال الاتفاقيات الطوعية المستقلة، فضلاً عن التوجه إلى أساليب أخرى لخفض نسبة CO_2 في الجو عبر فرض الضرائب، وكلفتها أقل من الضرائب وينبغي على الحكومات السعي لتطوير تلك الطرق من خلال البحث والتطوير لمجالاتها العلمية والتكنولوجية لتعزيز البحث والتطوير في التقنيات الخضراء، إلى جانب العمل على توعية المستهلكين من خلال نشر أنظمة لصقات لتوصيف أداء الطاقة، وعلى الدول المنتجة حماية ما تبقى من المورد الناضب من خلال العمل على اتفاقات تحمي حقوقها، وتحمي حصولها على إيرادات تغطي تكاليف إنتاجها، فمن غير المعقول أن تكون الدول المنتجة، على الرغم من تكاليف إنتاجها هي التي تتحمل الخسائر عن ما تفرضه الدول المستهلكة من ضرائب.

10. المصادر

1. أ.د. يحيى حمود حسن البو علي، أم البنين صالح جابر المطوري، ضرائب الطاقة وسياسات الدول المستهلكة لحماية البيئة، العلوم الاقتصادية، العدد (67)، المجلد (17)، كانون الأول 2022.

2. د. يحيى حمود حسن البو على، أثر الاتفاقيات البيئية على الصناعة النفطية في دول الخليج العربي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (22)، المجلد (6)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة 2008.

3. النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، (اوابك) العدد 6، 1997.

4. محمد جواد جمعة، تحولات سوق النفط الدولية وانعكاساتها على منظمة أوبك مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه 2020.

5. الإمارات تسعى إلى جعل (COP 28 مؤتمراً صديقاً للوقود الأحفوري.

https://arabic.euronews.com/2023/10/02/uae-holds-major-oil-gas- conference-ahead-hosting-un-cop28-climate-talks

6. Op. Cit،OPEC. World Oil Outlook 2019.

7. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك، تقرير الأمين العام السنوي 45، الكويت 2018.